



التاريخ: 19 / أبريل / 2020 م

Ref.: 2020/025,1 الإشاري، رقم:

السيد المحترم / رئيس المجلس الأعلى للقضاء - رئيس المحكمة العليا تحية طيبة وينتهي بـ ،،

تأكيداً على ما جاء في كتابكم رقم (513) المؤرخ في 18/شaban/1441هـ الموافق 12/04/2020م الموجه إلى السيد رئيس المجلس الرئاسي ومحافظ مصرف ليبيا المركزي بأن المجلس الأعلى للقضاء يمثل سلطة محايدة ولا يتصل بقضايا الخلاف بين المؤسسات إلا من خلال عرضها على النيابات والمحاكم وهو بالتأكيد من مبادئ الفصل بين السلطات.

إلا أننا نخشى أن يكون بعض ما جاء في الكتاب المشار إليه ((الفقرة الأولى)) مخالفات تلك المبادئ الأساسية ويمس حياديتها واستقلال السلطة القضائية ملجاً الخصوم أفراداً ومؤسسات لتحقيق العدل وتبيان الحق.

كما أن ما جاء في كتابكم ((الفقرة الثانية)) أن مقتضيات حالة الضرورة والوضع الذي نجم عنه إعلان حالة الطوارئ لمواجهة الانتشار الوابي لفيروس كورونا، يترتب عليه منح هرم السلطة التنفيذية وضعاً قانونياً متميزة ومشروعية استثنائية تتيح له إصدار قرارات وإجراء تصرفات قد لا يملكها في الظروف العادية) مقيداً قطعاً بالإجراءات الخاصة بمكافحة هذه الجائحة فقط دون التوسيع في غيرها من المسائل.

لذا رأينا من واقع واجباتنا ومسؤولياتنا مطالبتكم بضرورة إبعاد السلطة القضائية عن أي تجاذبات سياسية أو نزاعات بين السلطات العامة في الدولة إلا عن طريق ممارسة الرقابة القضائية المخول بها قانوناً ودستوراً حفاظاً على هيبة القضاء ونزاهته وإيماناً منا بدور رجالاته في بناء دولة القانون التي تخضع فيها كل مؤسسات الدولة للقوانين النافذة وتعمل بمقتضاه.

تفضلي وابقى فائق التقدير والاحترام ،،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

خالد عمار المشري
رئيس المجلس الأعلى للدولة



- _____ السادس
- السيد رئيس مجلس وزراء
- السيد رئيس لجنة القانونية بالمجلس الأعلى للدولة
- السيد رئيس المجلس الرئاسي
- السيد محافظ مصرف ليبيا المركزي
- السيد رئيس ديوان المحاسبة
- السيد رئيس الهيئة الرقابية للبيئة
- _____ السابع